السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 546- 564
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

العدالة الاجتماعية وجريمة الهجرة غير الشرعية بالجزائر
ـ حدود الإرتباط ومستوى تأثيره على الدول المستقبلة –

Social justice and illegal immigration in Algeria: The limits of engagement and the level of its impact on Host countries

مريم بوشربي *، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر
meriembouchirbi09@univ-khenchela.dz
مريم عثماني، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر
athmanimeriem@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/14 تاريخ القبول: 2020/10/14

ملخص:

غالبا ما ترتكز فعالية مكافحة مختلف الجرائم على مستوى السياسة الجنائية المقرّرة لتلك الجرائم، لكن بالنظر لجرائم الهجرة غير الشرعية بالجزائر، فإن الأمر يختلف لأنه رغم اعتبار أدوات السياسة الجنائية أحد الأجزاء المؤثرة في مكافحة هذه الجريمة، إلا أن ارتباطها بمستوى التنمية والتفاوت في توزيع الدخل وفرص العمل وانتشار الفقر، يحتل الجزء الأكثر تأثيرا في عملية المواجهة، فهي الجريمة الوحيدة التي لها خصوصية سواء من حيث طبيعة الجاني التي لا تتضمن لديه عوامل إجرامية كما في جرائم القتل والضرب، أو من حيث طبيعة الأهداف التي يسعى لها هذا الجاني والتي تعتبر أهدافا مشروعة إلى الحد الذي يمكن اعتبارها حقوقا مفقودة ببلده يسعى الجاني لاسترجاعها في الدول المستقبلة، لذا يبرز الارتباط بين مستوى العدالة الاجتماعية وتنامي مستويات جرائم الهجرة غير شرعية بالجزائر من جهة وكذا تأثير هذه الجرائم على مستويات العدالة الاجتماعية بالدول المستقبلة من جهة أخرى، وهوما يدفعنا إلى تحديد مستويات هذا الارتباط بالنظر إلى جملة من

* المؤلف المراسل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشرات المحددة لمستوى العدالة الاجتماعية، والذي تبين في نهاية البحث أنه كلّما قامت الجزائر بإرساء مؤشرات إيجابية للدلالة على وجود عدالة اجتماعية، انخفضت نسبة الهجرة غير الشرعية، وكلما زاد مستوى جرائم الهجرة غير الشرعية إلى الدول المستقبلة انخفض مستوى العدالة الاجتماعية التي كانت سائدة لدى سكانها قبل بداية الهجرة إليهم .

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، هجرة غير شرعية، السياسة الجنائية، التنمية، الدول المستقبلة.

Abstract:

The effectiveness of fighting crimes is often based on the level of the criminal policy set by the government. However, things are different as far as the illegal immigration crimes in Algeria are concerned. Although the criminal policy's tools are influential in the fight against illegal immigration, its relation to the level of development, disparities in income distribution, employment opportunities and the spread of poverty is far more influential in this operation. This crime is specific in comparison to the other crimes, whether in terms of the nature of the culprit who possesses no criminal factors as in murder and beating, or in terms of the nature of his objectives, which are legitimate for they reflect the rights he lost in his home country, and thrives to regain in the host countries.

Therefore, we observe the link between the level of social justice and the growing levels of illegal immigration crimes in Algeria, on the one hand, and the impact of these crimes on the levels of social justice in the host countries on the other hand. This fuels our research endeavor to determine the levels of this correlation in the light of a number of social justice indicators. The present research showed that the more Algeria established positive indicators for the existence of social justice, the lower illegal immigration rates are. And the higher the level of illegal immigration crimes is in the host countries, the lower the level of social justice pre-existing the beginning of immigration get.

Keywords: criminal policy; illegal immigration; development; host countries; social justice

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

إذا كان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ينعكس ايجابيا على مردودية هذه القطاعات، فإن عدم تحقيق الدولة لمستوى معين من العدالة الاجتماعية ينعكس بدوره على استمرارية وجود المواطنين داخل هذه الدولة، لاسيما إذا كانت رؤوس الأموال كأحد أهم المقوّمات التي تم نقلها، وسواء كان النقل بطريقة شرعية او غير شرعية فإن التلازم بين الأموال والأشخاص يفرض وجود مسار واحد لكل منهما كما يقول ألفريد سافي SAUVY ALFRED: إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات، وبما أن العدالة الاجتماعية مطلب إنساني تتشوق إليه مختلف فئات المجتمع، التي ما لبثت أن غيّرت متطلباتها، لتطمح بذلك نحو نجاح عملية هجرة غير شرعية، وبالرغم من الأسباب العديدة والدوافع اللامنتهية التي تقف وراء الهجرة، إلا أن معظمها يقف عند مفترق طرق يحمل عنوان العدالة الاجتماعية، لذا ارتأينا البحث في حدود الارتباط بين العدالة الاجتماعية بمختلف مرتكزاتها وبين الهجرة غير الشرعية، ومن هذا المنطلق، كانت إشكالية الدراسة تتمثل في السؤال المحوري الآتي:

ما مدى الإرتباط بين إرتفاع مستويات الهجرة غير الشرعية بالجزائر و تحقق العدالة الاجتماعية ؟

لتبرز بذلك أهمية الدراسة من خلال أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية كإستراتيجية للحد من جرائم الهجرة غير الشرعية والتي أصبحت واقعا بل هاجسا يهدّد بدوره كل من الدول المصدّرة والمستقبلة للمهاجرين، وذلك تزامنا مع ما يتعرض له الشباب ضمن قوارب الموت عند مغادرة الإقليم الجزائري، ومحاولة لتحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا للأهداف المسطرة اتبعنا المنهج الوصفي في عملية الوصف الدقيق والموضوعي لكل من العدالة الاجتماعية والهجرة غير الشرعية، وكذا المنهج التحليلي لتحليل القواعد القانونية الواردة في كل من القانون 08 -11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها وقانون العقوبات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائري، وذلك من خلال التعرض لكل من مفهوم العدالة الاجتماعية والهجرة غير الشرعية في المبحث الأول، وكذا التطرق لحدود ومستوى الارتباط بينهما في المبحث الثاني .

المبحث الأول : مفهوم العدالة الاجتماعية وجريمة الهجرة غير الشرعية

بعد أن تطورت فكرة العدالة الاجتماعية من فكرة فلسفية مقوماتها المساواة والحرية وتكافؤ الفرص في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والحق في العمل، أصبحت أحد أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الدولة، والتي ترمي إلى محو الامتيازات الخاصة والفوارق المصطنعة بين أفراد المجتمع، وإتاحة الفرصة لتمتع كل فرد من أفراد المجتمع بخيرات بلاده بالقدر الذي تؤّهله له كفاءته وقدراته الذاتية(بوزيان، 2013، ص108)، أصبح عدم الوصول إلى هذه العدالة الاجتماعية دافعا رئيسيا لارتكاب جرائم الهجرة غير الشرعية لذا كان لابد من تحديد مفهوم كل من العدالة الاجتماعية والهجرة غير الشرعية كما يلي :

مفهوم العدالة الاجتماعية

ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بأوضاع اقتصادية، سياسية و اجتماعية، أفرزت علاقة تأثير وتأثر انعكست بدورها على ثبات مفهوم العدالة الاجتماعية واستقرار معناه، وكذا وضوح أبعاده المختلفة.

أولا: تعريف العدالة الاجتماعية: لتعريف العدالة الاجتماعية لابد من تحديد معناها اللغوي وكذا الاصطلاحي.

❖ المعنى اللغوي: العدالة مشتقة من الفعل عدل ويعني قوّم أي جعل الشيء مستقيما، وفي اللّغة العربية مرادفة لكلمة العدل التي ترد بمعاني متعددة، فالعدل هو ما قام في النفوس و هو ضد الجور، والعدل هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، والعدل هو الحكم بالحق. (فراحتية، 2018، ص362)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖المعنى الاصطلاحي :

عند بداية فكرة العدالة لدى فلاسفة اليونان ومنهم أرسطو، تم التمييز بين العدالة والإنصاف إلى درجة أن النقاش لازال قائما حول هذه الفكرة التي لا يتضح معنى العدالة الاجتماعية بدقة إلا من خلال تحديد هل العدالة مساواة أم إنصاف ؟

يرى أرسطو أن الفعل العادل يتحدّد باعتباره فعلا شرعيا ناجما عن قوانين موضوعة يجب احترامها، وأن تعبير العدالة غاية إنسانية يترجمها القانون الشرعي في حياة إجتماعية حرّة، تتأسس على مبدأ جوهري وهو العقل، فالعدالة تأخذ قيمتها الإلزامية من وجود منظومة قانونية شرعية تكفل الحقوق في إطار الحياة الاجتماعية باعتبارها من وجهة أخرى لحقه وقيمة إنسانية يحميها نظام قانوني وضعي وفق حياة حرة . (فراحتية، ص363)

في حين يعتبر جون رولز عند تقديمه لنظريته الشهيرة العدالة كإنصاف أن العدالة هي اتفاق بين مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة يتطلب وجود مصالح ولغة وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاقدية تفرض التزاما أخلاقيا عليهم، وهي بذلك تعني تمتع كل فرد في مجتمع ما بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة.

(العمراوي، http://www.socialjusticeportal.org)

فكل فرد باعتباره إنسانا الحق في كمية من الحريات مساوية لتلك التي يمكن أن يحصل عليها من هم في نفس الوضعية، ومنسجمة مع كمية الحريات الممنوحة لمن ليسوا في وضعيته. (غماري، دون سنة النشر، ص192)

وقد عرّف ابراهيم العيسوي العدالة بأنها تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدول، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى، وبناء على ذلك فإن المجتمع العادل هو المجتمع الذي لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ويحتوي على مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته .(العيسوي، 2014، ص09)

وبناء على ما تقدم فإن معظم التعاريف اللّغوية منها والاصطلاحية لا تخرج عن اعتبار العدالة الاجتماعية بأنها مجتمع تغيب فيه مختلف أشكال الظلم، ليتمتع فيه أفراده بمختلف الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وفقا للفروقات الفردية المقبولة اجتماعيا وبعيدا عن أي تمييز، وإن كان لهذه التعاريف طابع من المثالية التي لا تجانب الواقع إلا أنها قد تكون مؤشرا لقياس مدى العدالة الاجتماعية في مجتمع ما أكثر منها تعاريف تعكس الحالة الواقعية التي يعتبر التسليم بها تسليما بالأوضاع السلبية التي يفرزها الواقع ومنها واقع المجتمع الجزائري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : أبعاد العدالة الاجتماعية: للعدالة الاجتماعية مجموعة من الأبعاد تتمثل في مايلي.

-بعد اقتصادي :يتصل هذا البعد بمدى تحقيق المساواة في اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية والتنموية، وفي جني ثمارها، الأمر الذي يؤدي إلى المساواة في الفرص المجتمعية المتاحة والحقوق الاقتصادية في مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، والمساواة في توزيع الدخل والثروة، كما يتناول هذا البعد مدى قدرة السياسات الاقتصادية على إعادة التوزيع، من خلال الضرائب والإنفاق الاجتماعي والسياسات النقدية وإجراءات إعادة توزيع الملكية، وكذا مدى العدالة في توزيع أعباء مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية (فراحتية، ص364)، كأزمة انخفاض أسعار البترول التي شهدتها الجزائر .

-بعد اجتماعي :إذا كان على العدالة الاجتماعية أن تتضمن ما يكفي من الضمانات لتحقيق الحرية كما يقول جونسون : إن فكرة العدالة التي لا توفر ما يكفي من الضمان للحرية، لابد أن يكون مصيرها التصدع والزوال، فإنه على فكرة الحرية أن تحوي من الضمانات ما يكفي لتمكين الطبقات الفقيرة من تحسين أوضاعها الاجتماعية، لاسيما وأن تحقيق العدالة الاجتماعية في حد ذاتها مرهون بتحقيق حرية كل فرد في المجتمع وتوسيع نطاق قدرات من لا يحظون بقدر معقول منها وتمكينهم من اكتسابها إن كانوا لا يملكونها أصلا، كتمكين الطبقات المحرومة من التخلص من الفقر (العيسوي، ص12)

-بعد سياسي : البعد السياسي يقع في قمة هرم أبعاد العدالة الاجتماعية، لاتصاله بالحقوق السياسية وقضايا التمكين السياسي التي يمكن من خلالها الوصول إلى التمكين في باقي المجالات، أين تبدأ هذه الحقوق السياسية بكفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وكذا حرية إقامة المؤسسات التي تحتشد من خلالها القوى المتطلعة للعدالة الاجتماعية كالعمال والفلاحين وأرباب المعاشات والنساء و المهمشين للدفاع عن حقوقهم عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات في مواقع العمل والإنتاج . (فراحتية، ص365)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مفهوم جريمة الهجرة غير الشرعية

عندما تتطور الظاهرة لتصبح جريمة قائمة بذاتها فإن العمل على الحد من انتشارها و إيقاف الأسباب المؤدية لها لا يمكنه أن يحقق الأهداف المرجو تحقيقها دون مساهمة القانون الجنائي وتحديد الإطار التجريمي والعقابي لهذه الجريمة، لذا كان لابد من تحديد تعريفها كظاهرة، ثم التطرق إلى كيفية مواجهتها كجريمة من قبل السياسة الجنائية المقررة لذلك .

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية: يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية من خلال تحديد المعنى اللّغوي ثم التطرق للمعنى الاصطلاحي.

1 -المعنى اللغوي: لم يتم التوصل من خلال البحث في القواميس إلى معنى لغوي للهجرة غير الشرعية، غير أننا نكتفي بتعريف جامع لمصطلح الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية وهي ترك الشيء أو الفعل، وتدل على الخروج من أرض إلى أرض أخرى. (دريفل، دون سنة النشر، ص165)

2 -المعنى الاصطلاحي :تتعدد دلالات الهجرة بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، لكن مفهوم الهجرة غير الشرعية يمثل الإطار الشامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة، والتي تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، أما المصطلح المتداول فهو الحرقة ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يحدّد هوية جديدة في بلدان الاستقبال .(كريفيف، عكوش، 2016، ص270)

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريق مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانون الدولي والداخلي، ويمكن أن تعرّف كذلك بأنها تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحدّدة لذلك، دون التقّيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها الدولة في مجال تنقل الأفراد . (شرف الدين، دون سنة النشر، ص87).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قدم المكتب الدولي للعمل تعريفا لظاهرة الهجرة السرية أو غير الشرعية بأنها: " الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي حدّدتها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين :

أ - الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة.

ب -الأشخاص الذين يدخلون إلى الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمدّدون إقامتهم عن المدة المحدّدة.

ج - الأشخاص الذين رخص لهم بالعمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحدّدة له، أو بالقيام بعمل غير مرّخص بموجب العقد (كريفيف، عكوش، ص 171)

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الهجرة غير الشرعية من خلال ثلاث معايير أساسية هي:

المعيار المكاني: إن الهجرة تشير إلى تغيير موطن الإقامة، أي الانتقال الدائم من بلد إلى بلد، ويعني ذلك أن الحراك داخل البلد لا يعد هجرة.

المعيار الزماني :وهو ما يتعلق بمدة الهجرة، وهو معيار هام للتمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة وبين باقي أنواع الحراك الأخرى، لأنه هناك انتقال عبر المكان ولكن يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فالانتقال بهدف الزيارة أو التفّقد يفتقد استهداف الإقامة الدائمة .

المعيار القانوني: وهو معيار يتعلق بقانونية وشرعية الهجرة التي يقوم بها الشخص المهاجر، بحيث أن الهجرة في الإطار القانوني يمكن اعتبارها هجرة منظمة وفق معايير معترف بها من طرف البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه ، في حين أن الهجرة غير القانونية لا تخضع للآليات القانونية (دريفل، ص167)، وتعرض الشخص المهاجر لعقوبات جزائية تتحدّد على أساس التعامل الجزائي مع ظاهرة الهجرة الغير شرعية كجريمة قائمة بذاتها .

وعليه فالمعيار القانوني هو الذي ينقل الهجرة غير الشرعية من وجودها كظاهرة إلى وجودها كجريمة تتطلب سياسة جنائية لمكافحتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: السياسة الجنائية لمواجهة جريمة الهجرة غير الشرعية

لا يمكن الحديث عن السياسة الجنائية لمواجهة الجريمة بما فيها جرائم الهجرة غير الشرعية، دون الحديث عن أدوات السياسة الجنائية المتمثلة في التجريم والعقاب والمنع من ارتكاب هذه الجريمة، والتي جسّدها المشرع بعد انضمام الجزائر إلى البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، الذي يلزم الدول بتجريم عمليات تهريب المهاجرين (المادة 6 من البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين)

أين عملت على سن قوانين واتخاذ تدابير أمنية لمحاربة الظاهرة وموائمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية (كريفيف، عكوش، ص279)، لتتمثل بذلك مظاهر التجريم والعقاب في التشريع الجزائري من خلال:

أولا - القانون 08 -11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها :

إضافة للعقوبات التقليدية التي فرضت على الأجانب المخالفين لقوانين الهجرة المتجسدة أساسا في الإبعاد والطرد، أضاف المشرع عقوبات جزائية تطبق سواء على الأجانب المخالفين لقانون الهجرة أو المساعدين لهم على ذلك، بحيث أكدت المادة 44 من القانون 08 -11 على أنه : بغض النظر عن الأحكام المنصوص عليها في المادة 30و36 من ذات القانون يعاقب على مخالفة أحكام المواد 4و7و5و9 من القانون 08 -11 بالحبس من 6 أشهر إلى سنتين وبغرامة من 10000 د ج إلى 30000 د ج، ومعنى ذلك إضافة إلى عقوبة الإبعاد المنصوص عليها أو عقوبة الطرد، يمكن معاقبة الأجنبي المخالف لشروط الدخول إلى الجزائر أو الإقامة بها أو التنقل فيها أو الخروج منها بعقوبات جزائية تدور بين الحبس والغرامة . (شرون، ص28)

ثانيا -القانون 09 -01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات

تنبه المشرع الجزائري لوجود فراغ قانوني رهيب في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فأصدر القانون 09 -01 المؤرخ في 2009/02//25 المعدل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتمم للأمر 66 -156 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات، مستحدثا بذلك المادة 175 مكرر1 ، التي حرّرت فقرتها الثانية بشكل يخالف التزامات الجزائر الدولية، حيث نصت على :

دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر وبغرامة من 20000د ج إلى 60000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال مزور أو أية وسيلة أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول .

وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن أو غير مراكز الحدود. (المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات الجزائري)

ورغم أن هذه المادة كانت محل مناقشات وموضوع اقتراح تعديلات في البرلمان الجزائري، إلا أن النقاش مرّ بفعل أدبيات تعليمات الكتل البرلمانية مرور الرسالة في البريد ، وللأسف بقيت تطبق أحكام المادة 175 مكرر1 على المهاجرين السريين عن طريق البحر، رغم كونها تعتبر مخالفة صريحة لأحكام المادة 05 من البروتوكول المتعلق بمكافحة المهاجرين من جهة (شرف الدين، ص90 -91)، ورغم وجود تداخل بينها وبين المادة 44من القانون 08 -11 من جهة أخرى، وذلك فيما يخص مغادرة الأجنبي للإقليم الجزائري بطريقة غير شرعية، أين رصد لنفس الفعل عقوبتين متمايزتين، الأولى فيها الحبس من شهرين إلى 6أشهر والغرامة من 20000 دج إلى 60000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، أين تطبق العقوبتان معا أو إحداهما، أما الثانية تتضمن عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 10000دج إلى 30000دج، وهو ما يؤكد وجود اختلاف في مقدار مدة عقوبتي الحبس والغرامة رغم الاتفاق حول اعتبار تكييفها القانوني كجنحة ، وهذا ما كان على المشرع الجزائري تداركه لرفع اللّبس حول تحديد القانون الواجب التطبيق أمام القاضي الجزائي (شرون، ص 29)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإضافة إلى ما تقدم نص المشرع الجزائري في المواد من 303 مكرر 30 إلى المادة 303 مكرر41 من قانون العقوبات الجزائري على جريمة تهريب المهاجرين، نظرا للتلازم بينها وبين جريمة الهجرة غير الشرعية، معرّفا إيّاها بأنها :يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى (المادة 303 مكرر 30 /الفقرة 1 من قانون العقوبات الجزائري .)، ومؤكدا من خلال الفقرة الثانية على أن يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من 3سنوات إلى 5سنوات وبغرامة من 300000 دج إلى 500000 دج، وهو ما يعد مسلكا محمودا للمشرع الجزائي الذي يعاقب القائم بتهريب المهاجرين بعقوبات أشّد من تلك المقررة للقائم بالهجرة غير الشرعية، فضلا على تشديده للعقوبة المقررة في المادة 303 مكرر 30 متى ارتكب فعل تهريب المهاجرين مع توافر الظروف التالية :

- إذا كان من بين المهربين قاصرا .
- تعريض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو ترجيح تعرضهم للخطر.
- معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة. (المادة 303 مكرر 31 من قانون العقوبات الجزائري.)
- إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- اذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة . (المادة 303 مكرر32 من قانون العقوبات الجزائري)

إضافة إلى تشديد العقوبات يفرض على مهربي المهاجرين الأشخاص الطبيعيين العقوبات التكميلية الواردة في المادة 9 من قانون العقوبات الجزائري، ويحرم الشخص المدان بارتكاب هذه الجرائم من الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة 53 من هذا القانون، كما يستفيد المبلّغ عن جرائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهريب المهاجرين من الإعفاء من المساءلة الجزائية أو من تخفيض العقوبة .(شرف الدين، ص 94)

وعليه يتضح أن السياسة الجنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية جاءت رادعة أكثر بالنسبة لمهربي المهاجرين، مقارنة بالمهاجرين هجرة غير شرعية، وذلك على أساس وجود ارتباك في تجريم عمل هذا الأخير بسبب الالتزامات الدولية وما تؤكده من ضرورة حماية حرية التنقل من جهة، وعدم استقرار النظرة للمهاجر غير شرعي وهل يعد جانيا أم مجني عليه اضطر إلى الهجرة بسبب ظروف بدأت بانعدام العدالة الاجتماعية و انتهت باستحالة استمرارية العيش على أرض الوطن .

المبحث الثاني: حدود الارتباط بين العدالة الاجتماعية والهجرة غير الشرعية

يوجد اتفاق كلي بين دارسي الهجرة عموما حول اعتبار جريمة الهجرة غير الشرعية كرد فعل على التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي بين البلدان، سيما وأن هذا التفاوت و انعدام العدالة خاصة الاجتماعية منها ما فتئ يتطور بسرعة في العقود الماضية (واثق، دون سنة النشر، ص356)، وينذر بتفاقم الأزمات مستقبلا، وإيجاد ارتباط وثيق بين العدالة الاجتماعية وقضية الهجرة غير الشرعية، سواء على مستوى الدول المصّدرة للمهاجرين أو على مستوى الدول المستقبلة لهم .

أولا :تأثير العدالة الاجتماعية على جريمة الهجرة غير الشرعية بالجزائر

إن المتتبع لمسار الهجرة الغير شرعية بالجزائر، يلاحظ أنها لم تأتي من العدم وإنّما ارتبطت بأوضاع متعددة أدت إلى تطور الظاهرة لتصبح جريمة قائمة بذاتها، وكل هذه الأوضاع تشّكل مؤشرات للدلالة على تحديد مستوى العدالة الاجتماعية المطبقة، لكن عند القول أن هناك علاقة تأثير للعدالة الاجتماعية على مستوى عدد المهاجرين غير الشرعيين، فإنه لابد من تحديد الأوضاع والمؤشرات الدالة على ذلك :

1 - مستوى العدالة في توزيع الدخل : لاشك أن القاسم المشترك الأعظم في أسباب الهجرة هو انخفاض المستوى المعيشي والفقر المطلق الذي يدفع كثيرا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المهاجرين إلى التدفق نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوافر فيها عوامل تحسين المعيشة (دريفل، ص168)، فبعد الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 والذي أصدر بموجبه إعلان الأمم المتحدة المتضمن الأهداف الإنمائية للألفية، كان الهدف الأول هو القضاء على الفقر المدقع والجوع، وهو ما تجسد في تقرير البنك الدولي عن التنمية لسنة 2006 والذي جاء بعنوان الإنصاف والتنمية، أين عرّف الإنصاف بأن تكون للأشخاص فرص متساوية في عيش الحياة التي يختارونها وفي النجاة من الحرمان الشديد، وبتطبيق أحد مؤشرات قياس العدالة في توزيع الدخل وهو مؤشر جيني بالنسبة للجزائر، اتضح أن انخفاض درجة عدم المساواة في الجزائر قد بلغت 1.1 بالمائة بمعدل انخفاض سنوي وذلك سنة 2000 (علي، 2007، ص 3 ص 12)، فما بالك بسنوات ما بعد 2016 أين أتبعت الحكومة الجزائرية سياسة التقشف لحد الآن بعد انخفاض أسعار البترول، وهي أكثر السياسات حرمانا للفئات ذوى الدخل المحدود والفئة الفقيرة في المجتمع، لاسيما وأن المحروقات تشكّل 98بالمئة من الصادرات الجزائرية وتساهم بنحو 60 بالمئة من الدخل الوطني (حفاف، بوضياف، دون سنة النشر، ص08)

ثانيا: مستوى العدالة في تحقيق فرص العمل وظروفه

يتفق معظم المختصين أن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع عدد المهاجرين يرجع إلى انعدام العدالة في تحقيق فرص العمل وأن البطالة تشكّل أخطر المشاكل التي تهدّد مستقبل الشباب بالجزائر، وتفتح أمامه آفاق لأفكار محفزة للهلاك والإلقاء بالذات إلى التهلكة، فهي من الأسباب التي تفرض نفسها على ساحة الواقع (قريصات، دون سنة النشر، ص195) في ظل حاجة الشباب إلى الحصول على مورد مادي يمكنهم من مواجهة مطالب الحياة المدنية المعاصرة، والذي أصبح يشكّل هاجس تفكيرهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: مستوى العدالة في تقديم الخدمات الاجتماعية

تواجه الجزائر تحدّيات كبيرة في إحقاق العدالة الاجتماعية، منها تدني معدلات المشاركة في القوى العاملة، ؛ وانتشار القطاع غير النظامي والإقصاء الاجتماعي؛ وتفاوت مستويات الفقر وعدم المساواة على أساس الثروة، والجنس، والموقع الجغرافي؛ وسوء الإدارة ؛ وندرة المياه؛ والنزاعات، ويبقى الرابط بين الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ما يجعل لبرامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات أو شبكات الأمان الاجتماعي أي تأثير على الفقر حتى الآن، وذلك لتغطيتها المحدودة وغير الموّجهة. فبرامج شبكات الأمان الاجتماعي في المنطقة العربية لا تغطي سوى 23 في المائة من الخمس الأشد فقرا من السكان، (الأمم المتحدة، ص 3 ص 10) وفي هذا الإطار جدّدت الحكومة الجزائرية عزمها سنة 2010 على مواصلة الإستراتيجية الوطنية التي تخص قطاع التضامن الوطني والأسرة المحققة بالجزائر طيلة السنوات الماضية، مشيدة في الوقت ذاته بالجهود المبذولة لتحقيق سياسية ترمي إلى التكفل الأمثل بالفئات الهشة، ناهيك عن العديد من الإجراءات والاتفاقيات المبرمة مع مختلف القطاعات لمساعدة تلك الفئات الهشة من المجتمع، وعلى رأسها المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة والمتمدرسين من أبناء العائلات الفقيرة وذات الدخل المحدود .(https://www.djazairess.com)

لتتحقق هذه الحماية الاجتماعية في الجزائر من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية سواء في الميدان الاجتماعي عن طريق تقديم خدمات صحية في إطار الخدمات التأمينية التي تكون إما قبل سن التقاعد والتي تشمل الحوادث والحالات المرضية، وإما خدمات منحة التقاعد التي يتقاضاها كبار السن الذين وصلوا إلى سن التقاعد، نتيجة لاشتراكهم السابق قبل التقاعد، أو عن طريق تقديم خدمات اجتماعية غذائية وكذلك سكنية تتضمن توفير السكنات وفق شروط صحية ملائمة (زرواتي، 2006، ص144 -150)، وهوما دعت له الحكومة الجزائرية التي أكدت على ضرورة تسليم السكنات في آجالها والتكفل ببرنامج الإسكان للقضاء على السكن غير اللائق في ولاية الجزائر (https://www.djazairess.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى التنويع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي وصيغة البيع عن طريق الإيجار سنة 2001 (البلي، 2009 -2010، ص124)، لكن تحقيق هذه التطّلعات ومقدار العدالة التي تتضمنها عملية التحقيق، لم يكن كافيا للحد من تزايد الهجرة غير الشرعية بالجزائر والتي تزداد يوما بعد يوم .

المطلب الثاني تأثر العدالة الاجتماعية بجرائم الهجرة غير الشرعية في الدول المستقبلة

لا يمكن أن ننفي علاقة التأثير التي تحدثها العدالة الاجتماعية على مستوى الهجرة غير الشرعية، فبعد انخفاض مستوى العدالة الاجتماعية في الجزائر يبحث المهاجر عن مأوى يحقّق من خلاله دخلا مناسبا وعملا لائقا وحماية اجتماعية مقبولة، لكن ماذا عن تأثر العدالة الاجتماعية للدول المستقبلة للمهاجرين بسلبيات هذه الهجرة، أي إلى أي مدى تتأثر العدالة الاجتماعية للدول المستقبلة للمهاجرين بجرائم الهجرة غير الشرعية ؟

يظهر التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة أو المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلة لهم، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في دول الجنوب المتوسط، أي عدم استقرار عوامل التنمية والتي لا تزال اقتصادياتها تعتمد في الأساس على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرار التنمية، لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق (كريفيف، عكوش، ص272)، لذا فإن الانتقال إلى الدول المصدرة يجعلها ترى في الهجرة غير الشرعية خطر محدقا بمستوى العدالة الاجتماعية لديها وذلك من خلال :

أولا : النمو الديمغرافي للدول المستقبلة:

يتمثل في الإخلال الديمغرافي الذي يهدّد السكان الأصليين على المدى البعيد، فنظرا لما يشهده النمو الديمغرافي لأوروبا من تراجع في الآونة الأخيرة نتيجة لضعف معدل الخصوبة الذي لا يتجاوز 1.5 طفل(لكل امرأة)، فإن العكس تماما بالنسبة للمهاجرين ذات الأغلبية العربية، فمعدل النمو بالنسبة لهم في تزايد مستمر نظرا لمعدل الخصوبة المرتفع 2.7 طفل (لكل امرأة). وفي حال استقرارهم في أوروبا قد يؤدي ذلك بمرور الزمن إلى تغير تركيبة المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأروبي، وفي حال تواصل توافد المهاجرين بهذه الصفة على أروبا فمن المتوقع أن يصل عددهم سنة 2050 إلى 80 مليون مهاجر.

ثانيا مستوى البطالة في الدول المستقبلة: يمثل تدفق المهاجرين غير الشرعيين خطرا على سوق الشغل بأوروبا، حيث انه شهد إقبال غير متوقع من المهاجرين الذين أصبحوا ينافسون السكان الأصليين في فرص العمل، وبالتالي أصبح هناك تفاوت كبير بين العرض و الطلب مما ساهم في ارتفاع البطالة في بعض الدول حيث بلغت نسبة البطالة في اليونان 24.9٪ وفي إسبانيا 22.3٪ سنة 2016 وبالنسبة لبقية الدول فالنسبة في ارتفاع أيضا إضافة إلى مصاريف أخرى لتمكين المهاجرين وبأسرع وقت من الاندماج في سوق العمل وتوجيههم إلى المجالات والمواقع التي تحتاج إليهم. (https://arabic.sputniknews.com)، وهو ما أدى الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسلّة إلى الدولة المستقبلة وتزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية (بركان، 2011 -2012، ص58). وهو ما جعل الدول الأوروبية تشدّد من قوانينها الخاصة بالهجرة إليها، لكن ذلك كان سببا في استفحال الهجرة وليس الحد منها، فسياسة غلق الحدود التي انتهجتها هذه الدول في 1974 عبر إجراءين، جعل الأول منهما الهجرة نحو الدول الأوروبية تنحصر في ثلاث أشكال هي: التجمع الأسري، اللّجوء والهجرة غير الشرعية ، في حين أكّد الإجراء الثاني على تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، والتي لجأت إليه الدول كإجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية، أين كان لهذا الإجراء أثرا سلبيا أدى إلى تشجيع طالبي الهجرة غير الشرعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة:

بعد دراسة موضوع العدالة الاجتماعية والهجرة غير الشرعية الذي يشّكل جدلية بين الحياة والموت، يسعى من خلالها المهاجر إلى المخاطرة بحياته رغبة وبحثا عن العدالة الاجتماعية، يتضح وجود علاقة عكسية بين العدالة الاجتماعية والهجرة غير الشرعية، فكلّما قامت الدولة المصّدرة للمهاجرين - الجزائر - بإرساء مؤشرات إيجابية للدلالة على وجود عدالة اجتماعية، انخفضت نسبة الهجرة غير الشرعية، وكلما زاد مستوى جرائم الهجرة غير الشرعية إلى الدول المستقبلة انخفض مستوى العدالة الاجتماعية التي كانت سائدة لدى السكان الأصليين لذلك البلد، لذا فإن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كجريمة، من منطلق مدى كفاية أدوات السياسة الجنائية بالجزائر أو عدم كفايتها، يعتبر معالجة سطحية بعيدة عن الأسباب الحقيقية التي أنتجت الظاهرة وجعلت مستوياتها تزيد يوما بعد يوم، لأن هذه الجريمة بالذات لا يمكن أن يحدّد مستواها على أساس الوسائل الردعية للقائم بها، وإنّما لابد أن يحدّد مستواها بالنظر لمستوى العدالة الاجتماعية التي دفعت المهاجر للهجرة رغم سوء النتائج والاحتمالات المتوقعة والذي قد يصل إلى الموت، لكن عموما يمكن إقتراح التوصيات والاقتراحات التالية :

- ضرورة النظر إلى الهجرة غير الشرعية كأزمة عدالة اجتماعية بكل مؤشراتها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، وليس فقط كجريمة.
- رفع المستوى المعيشي والزيادة في فرص العمل بدل الزيادة في مقدار العقوبات المقرّرة للمهاجر هجرة غير شرعي.
- ضرورة التعاون بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، على أساس الآثار السلبية التي تفرزها الجريمة بالنسبة لكليهما .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

- إبراهيم العيسوي (2014)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، الطبعة الأولى، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- حسينة شرون، (دون سنة النشر)، الهجرة غير شرعية بين الإباحة والتجريم، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد08، جامع محمد خيضربسكرة .
- دلال فراحتية (2018)، السياسات الاجتماعية 1كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد02 .
- رشيد زرواتي، (2006)، ميادين الخدمة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد14 .
- الزهرة قريصات، (دون سنة النشر)، الفشل في محاولة الهجرة السرية وأثره على التوافق النفسي للشباب –دراسة ميدانية -، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد02 .
- سعاد حفاف ومليكة بوضياف (2016)، البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، جامعة الشلف العدد04 .
- سعدة دريفل(2018)، الهجرة غير الشرعية–العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها، مجلة سوسيولوجيا، جامعة الجلفة، مجلد02، عدد01.
- طيبي غماري (دون سنة النشر)، إشكالية العدالة في الجزائر غياب العدالة السياسية وترسيخ مبدأ العدالة بالعنف، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول.
- علي عبد القادر علي، (2007)، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الإستهلاكي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 66، المعهد العربي للتخطيط بالكويت .
- عليان بوزيان (2013)، القيمة الدستوية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له، دراسة تطبيقية مقارنة على الدساتير العربية المقارنة -، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 10 .
- كريفيف الأطرش وفتحي عكوش، (2016)، الهجرة غير الشرعية –دوافعها وآليات مكافحتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد04، جامعة عمار ثليجي الأغواط .
- نشرة التنمية الاجتماعية (دون سنة النشر)، الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجلد05، العدد 02 ، الأمم المتحدة –الإسكوا -.
- واثق عبد الكريم حمود، (دون سنة النشر)، موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية –الإفريقية -، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية .
- وردة شرف الدين، (دون سنة النشر)، مكافحة جريمة تهريب المهاجرين في قانون العقوبات الجزائري، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن .
- فايزة بركان، (2011-2012)، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر باتنة .
- مسعود البلي، (2009-2010)، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة .

العمراوي، العدالة الاجتماعية مقاربة محمدhttp://www.socialjusticeportal.org معرفية –المفهوم والأبعاد 2018/02/15

الفساد ودفع التنمية أبرز أوامر محاربةhttps://www.djazairess.com الرئيس2018/02/14

غير الشرعية ونتائجها على أوروباالهجرةhttps://arabic.sputniknews.com 2018/02/18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com